

عقد استشارات

الموضوع : اعمال الخدمات الاستشارية للتصميمات والاشراف على اعمال المرحلة

الثانية لمشروع تطوير وتوسيعة الطريق الدائري قطاع وصلة الواحات بطول

حوالى ٧ كم (بالأمر المباشر)

رقم العقد : ٢٠٢٢ / ٩٢٨ / ٢٠٢١

أنه في يوم الاربعاء الموافق : ٦ / ٤ / ٢٠٢٢

حرر هذا العقد بين كلا من :

الم الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

مكتب الرائد للاستشارات الهندسية " محمد شهيب "

ويمثله السيد المهندس / محمد السيد السيد شهيب

- بصفته : رئيس مجلس الإدارة.

بطاقة رقم / ٢٦٢٠١٢٠٠١٠٠٦٣١

بطاقة ضريبية / ٣٠٣-٣٩٨-٨٢٥

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين (للمهن الحرة)

ملف ضريبي رقم / ٠٠١٤٣-٧٢٠-٠٠-٠٠

سجل هندي رقم (٩١/١٧٨)

ومقر المكتب / ٥ عمارت الشركة الوطنية - ش الشيف الشعراوى - حي السفارات - مدينة

نصر - القاهرة

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

محمد السيد شهيب
محمد السيد شهيب

مكتب الرائد للاستشارات الهندسية
م - فن: ٥٥٦-٦٠٠١٤٣٧٢٠-٠٠٥٠
ب - فن: ٣٠٣-٣٩٨-٨٥٢
سجل هندي رقم : ٩١/١٧٨



الحمد

بناءً على موافقة السيد المهندس رئيس مجلس الادارة على اسناد اعمال الخدمات الاستشارية للتصميمات والاشراف على اعمال المرحلة الثانية لمشروع تطوير وتوسيعة الطريق الدائري قطاع وصلة الواحات بطول حوالي ٧ كم (بالامر المباشر) إلى مكتب الرائد لاستشارات الهندسية " محمد شهيب " بقيمة تقديرية بمبلغ ٥٦١١٢٥ جنيه (فقط وقدرة خمسمائة واحد وستون الفا ومائة خمسة وعشرون جنيه لا غير) .

حيث قام الطرف الأول بمقاضاة المكتب على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية
عالية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ٥٥٨٢٧٠ جنية (فقط وقدرة
خمسماة ثمانية وخمسون ألفاً ومئتان وسبعين جنية لا غير) شاملة كافة الرسوم والضرائب
والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة و شامل ضريبة
القيمة المضافة .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتها وصفتها واتفقا على الآتي :-

السند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكالبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتىما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "أعمال الخدمات الاستشارية للتصميمات والاشراف على أعمال المرحلة الثانية لمشروع تطوير وتوسيعة الطريق الدائري قطاع وصلة الواحات بطول حوالي ٧ كم بالأمر المباشر" طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٥٥٨٢٧٠ جنيه فقط وقدره خمسة ثمانية وخمسون ألفاً ومنتان وسبعين جنيهاً لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة و شاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

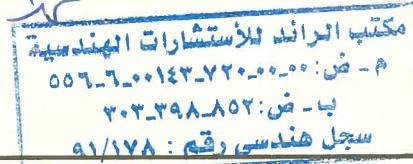
يلتزم الطرف الثاني "مكتب الرائد للاستشارات الهندسية" محمد شهيب "بتتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات الفنية حيث يقوم الاستشاري بتتنفيذ المهام الموكلة إليه كالتالي :

المرحلة الأولى : مرحلة الدراسات وال تصميمات :

يقوم الاستشاري بتنفيذ جميع الاعمال المطلوبة والمحددة في عناصر الخدمات الاستشارية من تقديم جميع الدراسات المطلوبة والتصميمات الهندسية المعتمدة في مدة ٤ شهور من تاريخ التوقيع على العقد

المرحلة الثانية : مرحلة الاشراف على التنفيذ :

يقوم الاستشارى بتتنفيذ مهام اعمال ضبط الجودة والاتسراط على التنفيذ لمدة ثمانية شهور تبدأ من تاريخ استلام الموقع لكل قطاع على حدى وفى حالة زيادة مدة تنفيذ الاعمال عن مدة التعاقد ويكون التأخير لاسباب ترجع الى المقاول يتحمل المقاول دفع اتعاب استشارى الهيئة خلال المدة الاضافية عن التعاقد وفقا للشروط الاساسية للعقد .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 242022034491 بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون الف جنيهًا لا غير) صادر من بنك الشركة العربية المصرفية الدولية - فرع التجمع الخامس بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١ وساري حتى ٢٠٢٢/٨/٢٠

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السادس

يلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد جميع التقارير الفنية وأبحاث التربية وإعداد الرأي وتغيير ما يلزم إذا طلب الأمر ومراجعة واعتماد لوحات التخطيط والنظام الإنثائي وجميع المستندات واللوحات التصميمية المقدمة من الاستشاري وتسديد المستحقات المالية للاستشاري (الدفع الشهرية) بعد التعاقد طبقاً لما جاء بكراسة الشروط والمواصفات .

البند السابع

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلهاً أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الثامن

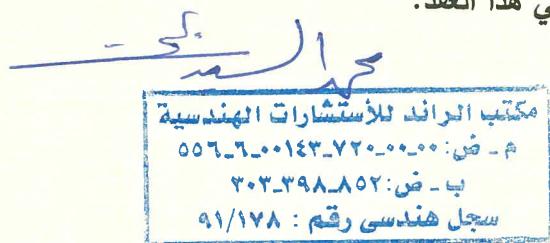
إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، و في هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصروفات الإدارية من أيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلتجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبند وأوصافات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .



البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه والا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصارييف الإدارية الازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ، علي أن تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يُفْعِلْ سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلاً منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، و أن جميع المكاتب والراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافية آثارها القانونية ، و في حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، و إلا اعتبرت مراسلتة على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافية آثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الخامس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السادس عشر

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

الطرف الثاني

مكتب الرائد للاستشارات الهندسية" محمد شهيب

التواقيع (محمد شهيب)

مهندس / محمد السيد السيد شهيب

رئيس مجلس الادارة

مكتب الرائد للاستشارات الهندسية

م - ص: ٥٥٣٠١٤٠٥٤٢٥٧٢٥٩٥٥٠

بـ - ص: ٣٠٣-٣٩٨-٨٥٢

سجل هندي رقم : ٩١/١٧٨

الطرف الأول

الم الهيئة العامة للطرق والكباري

التواقيع (حسام الدين مصطفى)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

